مجلة الناقد للدراسات السياسية | المجلد: 05 / العـدد: 02 (2021)، ص 348–364

دور المتغيرات الإقليمية في رسم وتوجيه السياسة الخارجية العراقية بعد الاحتلال الأمريكي: دراسة حالة إيران وسوريا.

The role of regional variables in drawing and directing the foreign policy of Iraq after the US occupation: A case study of Iran and Syria.

رقولي كريم [1]، وغليسي أحلام [2]

[1] جامعة محمد لمين دباغين –سطيف 2 (الجزائر)، k.regouli@univ-setif2.dz

[2] جامعة محمد لمين دباغين –سطيف 2 (الجزائر)، a.ouaghlici@univ-setif2.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/24 تاريخ القبول: 2021/07/05 تاريخ النشر: 2021/10/29

ملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى معالجة موضوع مهم في حقل العلاقات الدولية، حيث تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على دور المتغيرات الإقليمية – إيران وسوريا–في رسم وتوجيه السياسة الخارجية لدولة العراق بعد الاحتلال الأمريكي، وذلك على اعتبار أن الدولة إذا ما امتلكت الاساس الصحيح لبناء سياستها الخارجية، فأنها تكون فاعلا إقليميا ودوليا مؤثرا، أما إذا اتسمت بالضعف فإنها تكون محل تأثر بالأخرين لا مصدر تأثير فيهم.

وقد توصلت الدراسة إلى أن السياسة الخارجية العراقية تأثرت بمجموعة من التفاعلات والتوازنات الإقليمية، وهو ما انعكس على قراراتها اتجاه بقية الدول، وكل المسائل المتعلقة بجوارها الجغرافي، حيث نجد أن العلاقات العراقية الإيرانية والعلاقات العراقية السورية من أهم القضايا المؤثرة في رسم وصنع سياسة العراق الخارجية، نظرا للتقارب الجغرافي وما يمكن أن يثيره ذلك على مستوى نمط علاقاتها بهذه الأطراف.

كلمات مفتاحية: المتغيرات الإقليمية، السياسة الخارجية، العراق، إيران، سوريا.

Abstract:

This study seeks to address an important topic in the field of international relations, as this research paper aims to shed light on the role of regional variables - Iran and Syria - in drawing and directing the foreign policy of the State of Iraq after the American occupation, considering that if the state possesses the correct basis for building Its foreign policy is to be an influential regional and international actor, but if it is weak, then it will be influenced by others without a source of influence over them.

The study found that the Iraqi foreign policy was affected by a set of regional interactions and balances, which was reflected in their decisions towards countries and all issues related to their geographical neighborhood. Iraqi-Iranian relations and Iraqi-Syrian relation are among the most important issues affecting the drawing and making of Iraq's foreign policy due to the geographical proximity and what it can raise in terms of its relationship with these parties

Keywords: Regional variants, Foreign policy, Iraq, Iran, Syria.

المؤلف المرسل: رقولي كريم، **الإيميل:** k.regouli@univ-setif2.dz

مقدمة:

تعد السياسة الخارجية إحدى أهم فعاليات الدولة التي تعمل من خلالها لتنفيذ أهدافها في المجتمع الدولي، وتهدف السياسة الخارجية لبلد ما إلى تحديد سبل التواصل مع دول العالم الأخرى، من أجل تحقيق أمنها وضمان الحدود والحاجات الأساسية للدولة، وتتعدد الأساليب والوسائل للوصول إلى الأهداف بحسب إمكانات الدولة وقدرتها على التأثير.

إن الموقع الاستراتيجي المهم للعراق أدى إلى أن يكون المحيط الخارجي (الإقليمي والدولي) جزءا اساسيا من الساحة الداخلية ومحددا مهما في بناء سياستها الخارجية، وذلك نتيجة لتداخل وتفاعل العديد من الأطراف المعنية بالأمر من حيث الفرص التي تهيؤها أو من حيث العقبات التي تثيرها.

تتأثر السياسة الخارجية العراقية بعدد من المتغيرات الإقليمية، على صانع القرار أن يفهمها ويستوعبها ويحللها ليتمكن من صنع قرار مناسب، ويتناسب مع تطلعاتها وأهدافها المرغوبة، ليكون العمل محصلة توظيف شروط المكان والامكانيات بما يتناسب مع حقيقة الدور المطلوب، لأن العمل السياسي الخارجي ينبغي أن يأخذ بالحسبان أنه يتعامل مع دول أخرى لها استراتيجياتها وأهدافها، ومن أبرز المتغيرات الإقليمية التي تؤثر على السياسة الخارجية العراقية نجد إيران وسوريا.

ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن القول إن المتغيرات الإقليمية –إيران وسوريا–لعبت دورا بارزا في رسم وتوجيه سياسة العراق الخارجية بعد فترة الاحتلال الأمريكي؟

الفرضية المركزية: وجود عدد من المتغيرات الإقليمية قد يؤثر بشكل سلبي على صنع السياسة الخارجية العراقية.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى التعرف على التطور التاريخي للعلاقات العراقية الإيرانية والعراقية السورية، وكذا القاء الضوء على المحددات الإقليمية (إيران وسوريا) المؤثرة في صنع السياسة الخارجية العراقية.

منهجية البحث: لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج التاريخي من خلال رصد العلاقات التاريخية بين العراق وإيران وكذا العلاقات العراقية السورية من جهة أخرى.

إضافة إلى المنهج التحليلي حيث تم دراسة دور كل من إيران وسوريا في رسم وتوجيه السياسة الخارجية العراقية.

أولا: دور إيران في رسم السياسة الخارجية العراقية

1. التطور الكرونولوجي للعلاقات العراقية الإيرانية:

يتبين من التطور التاريخي أن العلاقات العراقية الإيرانية كانت متحسسة ومتسمة بعدم وجود الثقة المتبادلة، وكذا التوتر والعداء المستمر بينهما منذ فجر التاريخ إلى غاية اليوم، رغم التغيرات التي طرأت على أنظمة الحكم فيهما، إلا أن الاختلافات بينهما ظلت عميقة جدا وبالخصوص تلك المتمثلة في الجانب الإيديولوجي السياسي، والزعامة الإقليمية، والاختلاف في التوجهات الجيوسياسية لاسيما في قضية الحدود.[1]

وعموما ما يوصف الصراع القائم بينهما بأنه صراع بين الفرس والعرب، والذي تعود جذوره إلى ما قبل تاريخ الإسلام، أي في عام 606 قبل الميلادي، وذلك بدء من سقوط بابل إلى الظهور الفارسي، ثم عاود هذا النزاع من جديد في عهد الفتوحات الإسلامية، التي أدت إلى اعتناق الفرس الدين الإسلامي منذ معركة القادسية الكبرى، إلى غاية فترة سقوط الأتراك، وفي خضم هذه المرحلة تجدد النزاع بين الإمبراطورية العثمانية والإمبراطورية الفارسية الصفوية في القرن السادس عشر والسابع عشر على التوالي، بسبب عدم اتضاح معالم الحدود بين الدولتين، وهكذا استمر النزاع بين الإمبراطورية الفارسية، والإمبراطورية العثمانية بسبب الرغبة الجامحة للفرس من أجل التوسع غربا نحو كلا من: هرمز، والقطيف، والبحرين والعراق وشرق الجزيرة العربية وذلك على حساب الأمة العربية، واستمرار الخلاف بين المذهبين الشيعي والسني.[2]

وفي عام 1639 عقدت اتفاقية سلام بينهما، (العثمانية –الفارسية) حول ترسيم الحدود بينهما دون أن يكون هناك أي دور لدولة العراق آنذاك في تقرير مصيره.

وعلى الرغم من عقد (اتفاقية أرضروم الأولى بينهما عام 1823) حول ترسيم الحدود، إلا أن الطابع الذي يغلب عليهما هو الاختلاف والعداء الشديد الذي كاد أن يتحول إلى حرب لولا تدّخل بعض الأطراف –في ذلك الوقت –والتي عملت على التخفيف من حدة هذا التوتر على غرار بريطانيا وروسيا التي أقنعت الطرفين (بتوقيع معاهدة أرضروم الثانية عام 1837)، والتي تنازلت من خلالها تركيا على بعض من الأراضي لصالح دولة إيران عن شط العرب مقابل تنازل إيران عن بعض المناطق مثل السليمانية بشمال العراق.

وفي أعقاب نهاية الحرب العالمية الأولى قامت بريطانيا بوضع كلا من دولتي إيران والعراق تحت انتدابها المباشر، وفي خضم تلك الفترة سعت بريطانيا بكل الوسائل من أجل تلطيف الأجواء بين طرفي النزاع والوصول إلى حل نهائي بينهما.

إلا أن هذه المساعي التي قامت بها بريطانيا كان وفقا لما تمليه عليها مصالحها القومية، وذلك من خلال استعمالها ازدواجية المعايير في التعامل مع القضية، ولعل ما يؤكد صحة القول في هذا الخصوص سعي بريطانيا لإقناع إيران من أجل الاعتراف بالنظام الملكي في العراق، مقابل وعد ببذل مساعيها الحميدة من أجل حصول إيران على جميع مطالبها، وجراء ذلك وافقت إيران على الاعتراف بالنظام الملكي في العراق عام 1929، وجرى بينهما تمثيل دبلوماسي، غير أن هذه العلاقات لم تعمر طويلا بسبب رفض دولة إيران الاعتراف بشرعية الحدود مع العراق، والمعاهدات التي تثبت بموجبها تلك الحدود.

ولقد ظلت العلاقات بينهما بعد الحرب العالمية الثانية على الوضع في المنطقة وتغير أنظمة الحكم فيها متذبذبة فتارة يثار النزاع بينهما بسبب التدخلات المتكررة من إيران تجاه دولة العراق، ومحاولة فرض نظامها هناك، وتارة أخرى تجدها تتسم بالودية، وذلك من خلال تبادل الزيارات الرسمية بينهما، ولعل الأمر الذي أدى إلى التخفيف من حدة التصعيد والتوتر كان نتيجة قيام حلف بغداد عام 1955، والذي لعب دورا أساسيا في تلطيف الأجواء بينهما، غير أن هذا الأخير لم يدم طويلا بسبب تغيير النظام في العراق جراء ثورة يوليو 1958، والخروج بصفة نهائية من هذا الحلف.[3]

وهكذا ظلت العلاقات العراقية الإيرانية بين حالة اللاسلم وحالة اللاحرب المستمرتين سواء في عقد الستينات من القرن الماضي، حيث دخل من خلالها العراق في تصادم المصالح مع إيران، أو مع استلام حزب البعث العربي الاشتراكي عام 1968، حيث شهد هناك نوعا من التنافس على من يصبح مهيمنا إقليميا، لتصبح مع مرور الوقت أهم عامل في الصراع الإيراني العراقي.[4]

وفي خضم هذه الفترة عادت دولة إيران مرة أخرى إلى مطالبة العراق بشط العرب، ومنذ تلك الفترة –بعد قطع العلاقات الدبلوماسية عام 1972– وتصاعدت حدة الاشتباكات على الحدود، كما ازداد نشاط الأكراد في شمال العراق، ولم يتوقف ذلك الصراع إلى غاية تدخل بعض الأطراف من اجل الحد من ذلك النزاع، على غرار جهود الوساطة الجزائرية والتي توجت بتوقيع اتفاقية الجزائر عام 1975م، حيث

توصلا من خلال ذلك إلى حل مشاكل الحدود وقضايا التعاون الأمني بينهما، وتعتبر هذه الاتفاقية بمثابة هدنة مرحلية، قدم فيها العراق تنازلات لإيران في شط العرب، مقابل وعد إيران بالحد عن تقديم مساعدات لأكراد العراق، كما توجت تلك الاتفاقية بقيام نائب الرئيس العراقي آنذاك بزيارة طهران في نهاية ابريل عام 1975، وبموجب ذلك تم الاتفاق على دفع عجلة التعاون بينهما[5].

ولكن، سرعان ما ظهرت هناك تطورات داخلية أخذت تعصف بأحوال الدولة الإيرانية بين فترتي 1977-1979، والتي توجت بسقوط نظام الشاه محمد رضا بهلوي عام 1979، وقيام الجمهورية الإسلامية فيه، حيث عرفت هناك سيطرة مطلقة على الحكم من طرف رجال الدين على جميع المؤسسات، والتي أدت من خلال ذلك إلى إحداث مجموعة من التحولات الجوهرية في سياسة إيران الداخلية والخارجية، لاسيما منها تجاه العراق، والتي حاولت من خلال ذلك تصدير ثورتها الإسلامية خارج القطر، لأن ذلك حسب زعمهم هو الوسيلة الأمثل لتحقيق أهداف الثورة الإسلامية ولعل ما يؤكد ذلك هو الطابع والمنهج السياسي الذي انتهجته دولة إيران آنذاك تجاه العراق من خلال تصريح الخميني قائلا في ذلك: إن إيران ستطالب بفرض سيطرتها على بغداد إذا ما أصر العراق على ما طلبته بالجزر العربية الثلاث "وفي نفس الصدد صرح رئيس الوزراء الإيراني آنذاك قائلا " بأن كل الأقطار في الخليج ... هي تاريخيا جزء من الأراضي الإيرانية.[6]

وتزامنا مع هذه التصريحات التي أطلقها قادة النظام السياسي في إيران الدالة على التدخل في الشؤون الداخلية لدولة العراق وهو ما عبر عنه صراحة "الخميني" في إحدى خطبه قائلا: سوف يزحف الجيش الإيراني إلى بغداد ويساند الشعب العراقي، ويطيح بالحكومة هناك"، وهو ما أدى إلى إثارة ردود فعل عنيفة من قبل دولة العراق، وفي خضم ذلك تم فسخ اتفاقية الجزائر لعام 1975م، وذلك بناء على الرغبة الجامحة من كلا الطرفين في التخلص من الالتزام بها.

ومن خلال ذلك تفاقم الوضع وتصاعد النزاع بين الطرفين حيث بلغ أوج قمته عندما دخلا في حرب دامت أكثر من ثمان سنوات، والتي ترتبت عنها خسائر مادية وبشرية فادحة، والتي أسفرت من خلال ذلك قتل مئات الآلاف والعمل على إهدار الثروة الاقتصادية، وإلى ذلك زرع الحقد والكراهية في عقول أبناء البلدين، إلى أن توقفت هذه الحرب في الثامن من شهر أوت عام 1988 م.

وعموما، يمكن إرجاع أسباب تصاعد التوتر والصدام بين طرفي النزاع إلى مجموعة من العوامل المهيأة لحدوث ذلك، فمن بين الأسباب التي عملت على إشعال فتيل الحرب بينها يعود إلى الأطماع الإيرانية والسياسة التوسعية، التي انتهجتها من أجل الدخول في الأراضي العراقية في أكثر من 249 مرة، هذا من جهة، استمرار الطرفان لاحتضان المعارضة من الطرف الأخر، وتوفير كل المساعدات من اجل الانتقام المتبادل بينهما ومن جهة أخرى، فضلا عن ذلك قيام إيران بتدعيم أكراد العراق، ودعمها لأطراف إسلامية شيعية موالية للنظام الإيراني، وتثبيت مناطق نفوذها في مواجهة الأطراف الأخرى، وتمويلها لمختلف المناسبات الدينية والمذهبية في المنطقة.[7]

وبعد انتهاء الحرب بين طرفي النزاع بسنتين سرعان ما قامت دولة العراق باجتياح الكويت في الثاني من أوت عام 1990، وجراء ذلك، اتخذت في هذا الخصوص دولة إيران موقفا محايدا من الحرب، لكن ذلك مربوط بشروط، أي أنها سوف تدخل إلى الحرب في حال ما إذا شعرت بالتهديد في أمنها القومي[8]، كما قامت بإصدار بيان أعلنت فيه أن إيران لا يمكنها أن تبقى مكتوفة الأيدي إزاء ما حدث وفي نفس الوقت كانت من أشد معارضي الولايات المتحدة في الدخول إلى أراض الخليج، إلا أنها تراجعت في قرارها – بعد ذلك – وقبلت بالدخول إلى الأراضي العراقية، إلى غاية انتهاء الاحتلال العراقي للكويت.[9]

وخلال تطور الأحداث في حرب الخليج الثانية فتحت دولة العراق مع دولة إيران صفحة جديدة في علاقاتها الثنائية، وبذلت جهودا حثيثة لإعادة العلاقات الثنائية بينهما، سنة 1991، من أجل بحث سبل التعاون بينهما في المستقبل، والقيام بتبادل إطلاق سراح الأسرى، مما فتح آفاقا جديدة لاحتمالات تحسن العلاقات بينهما.[10]

ويمكن القول إن العلاقات العراقية الإيرانية مرت بمحطات عديدة تراوحت بين المد والجزر، فتارة يلاحظ نوع من التقارب، وتارة أخرى يلاحظ عليها تبادل الاتهامات بين الطرفين، وهو ما أطلق عليها البعض بأنها (صيف وشتاء) على سطح واحد.

2. دور إيران في سياسة العراق الخارجية (بعد الاحتلال الأمريكي):

لقد تصاعد الدور الإيراني في الحياة السياسية والاجتماعية لدولة العراق بعد سقوط نظام حزب البعث العربي الاشتراكي، وذلك من خلال صلتها الوثيقة بحزبي الدعوى والمجلس الأعلى.

وعلى الرغم من معارضتها الشديدة للاحتلال الأمريكي لها، إلا أنها تعتبر من بين الدول الأولى التي اعترفت بمجلس الحكم الانتقالي، وكذا مشاركتها في مؤتمر الدول المانحة، وفقا لتحقيق التوازنات الإقليمية.[11]

وتتمثل سياستها الخاصة بالتعامل البراغماتي المزدوج في رفض الاحتلال، وفي نفس الوقت، قامت بتدعيم مؤسساته السياسية العسكرية والحكومية، وتتمثل الاستراتيجية الإيرانية في ذلك في عدة عوامل من بينها أن لا مصلحة لها من توقف الحرب الأمريكية على العراق، فهي لا تستطيع إيقافها على الدول المجاورة، بل من مصلحتها التخلص من نظام شكل تهديد لأمنها القومي.

وكمحصلة فإنها تعمل كل ما في وسعها على عدم قيام نظام جديد معاد لها، بعد سقوط النظام القديم، ومحاولة إيجاد نقاط نفوذ في هذا النظام[12]، وعلى الرغم من المصالح التي تمتلكها مع الولايات المتحدة الأمريكية في استقرار وحدته وانتخاباته الديمقراطية، ومحاربة المتطرفين الإسلاميين وغيرها من المصالح، التي تسعى إليها على حساب العراق، غير أن الولايات المتحدة بعد مرور مدة من الزمن ثبت لها أن شيعة العراق قد حققوا مكاسب مطلقة على مستوى الخريطة السياسية العراقية، وهو ما أثار مخاوفها من أن تكون هناك حكومة شيعية شبيهة بالجمهورية الإيرانية أكثر مما تشبه دولة أفغانستان.[13]

ولقد عبر المسؤولون الإيرانيون رغبتهم في وجود عراق موحد بقيادة شيعية التي يمكنها أن تشكل ورقة ضغط مهمة بيد إيران في التعامل مع أمريكا، علاوة على أن هناك إجماع لدى هؤلاء القادة على ضرورة العمل من أجل بناء عراق مستقل وموحد، يكون تحت إمرة الشيعة، وعلى استعداد تقليص النفوذ الأمريكي، حيث بذلت جهودا كبيرة من أجل توحيد الأحزاب الشيعية في العراق كي تستطيع تكوين حكومة موالية لها، ولم تكف عن ذلك بعد انتخابات مارس 2010م.

وفي هذا الصدد، قدر الكثير من الباحثين عن معوقات قيام حكومة مستقرة بعد هذه الانتخابات، وهذا راجع إلى التدخلات السافرة في شؤونها الداخلية، إما بمساعدة مالية مباشرة، أو بالدعاية وإما بالتزوير، لجعل حكومة العراق من السهل التحكم فيها مستقبلا.[14]

كما يعتبر البعض أن النظرية الشيعية السياسية التي انتهجتها إيران يمثل تهديدا حقيقيا للوحدة الوطنية، فهي تدعم تقسيم العراق إلى دويلات من أجل توثيق العلاقة مع الجنوب، بدافع التقارب الأيديولوجي وتطوير العلاقات الاقتصادية بينهما- ايران والجنوب العراقي – إضافة إلى ذلك كانت متحمسة لتشكيل دويلة

شيعية في الجنوب من أجل إقامتها أو إقامة أي تشكيلة فدرالية واسعة الصلاحيات، وعليه فإن هذا الأمر يؤدي إلى ضعف للحكومة المركزية، مما يسهل لها أكثر تحقيق مصالحها داخل البلاد، وأن يغير من المعادلات السياسية والمذهبية على أرض العراق.

ولقد ازداد الدور الإيراني بعد سقوط نظام حزب البعث العربي الاشتراكي بقيادة صدام حسين، في توجيه الحياة السياسية العراقية، ولعل ما يؤكد ذلك بشكل جليّ، ما تضمنه تقرير صادر عن جاثام هاوس الذي جاء فيه أن إيران وليس الولايات المتحدة الأمريكية التي لها تأثيرا وسلطة فعلية في العراق، للتأثير على توفير الأمن والاستقرار عبر كامل أرجاء العراق.[15]

فإيران تسعى جاهدة من أجل توطيد علاقاتها مع دولة العراق من أجل رسم استراتيجية لها لما بعد سقوط نظام صدام حسين، وذلك من خلال تدعيم التعاون الاقتصادي والتجاري بينهما إذ وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى ما يقارب سبعة مليارات دولار عام 2009 ليرتفع إلى 12 بليون دولار سنة 2013، 50% منها خارج قطاع النفط، علاوة على ذلك أن إيران تمد العراق حوالي 10% من احتياجات الطاقة الكهربائية، وأصبح العراق المركز الرئيسي لمقصد الإيرانيين لزيارة الأماكن المقدسة، والذي بلغ عددهم حوالي 40 ألف سائح، أما في المناسبات الدينية فقد وصل إلى حوالي أربعة ملايين سائح، وعليه فإن استراتيجية إيران تجاه العراق تطمح من أجل منع ظهور عراق قوي يسيطر عليه السّنة، والعمل على تعزيز مصالحها الدينية والاقتصادية، ولمنع ظهور دولة كردية مستقلة ومنفصلة في شماله، ومنع نصر حاسم للولايات المتحدة على أراضيه.

ومن بين أهم الأدوات التي تستطيع من خلالها إيران التأثير على السياسة الخارجية العراقية، هي الأداة العسكرية التي تنقسم إلى قسمين، الأول: يتم عن طريق الدعم الذي وفرته إيران للعراق في حربه ضد داعش حيث قامت بتجهيز الفصائل المسلحة العراقية بأسلحة كما أشرفت على تدريبهم، إضافة إلى إرسالها مقاتلين إلى العراق، وفي أكثر من مرة يصرح قادة عسكريون إيرانيون بأنه لولا وجود الدعم الإيراني لدخل داعش إلى بغداد، وهو ما تؤيده العديد من القيادات العراقية، وقد استغلت إيران هذه الفترة لتمارس ضغوطا تتعلق بالسياسة الخارجية وموقف العراق من القضايا الإقليمية، أما القسم الثاني فهو متعلق بالميليشيات العراقية التي تدين بالولاء لإيران حيث تشرف على تسليحها وتدريبها، وتعتبر هذه الميليشيات من الوسائل الفعالة في الضغط على السياسيين لتقبل المشروع الإيراني بالعراق وعدم معارضته.[16]

وتؤثر إيران بشكل كبير في الداخل العراقي، سواء قبل الانتخابات العراقية أو بعدها، ويكون لها الدور الأعظم في التأثير على القوائم الانتخابية، بإضافة المرشحين الذين يدينون بالولاء لها، كما أن لها دور في وضع رؤساء الكتل والأحزاب، إضافة لدورها الكبير في دعم المرشحين عن طريق رجال الدين أو عن طريق أنصارها، إضافة إلى الدور الإيراني بعد الانتخابات، وفي مرحلة تشكيل الحكومة يبرز لها دور في تشكيل الحكومة العراقية، والدليل على ذلك بعد كل انتخابات وفي فترة تشكيل الحكومة تقوم القيادات العراقية بحسم أغلب المسائل العالقة مع إيران، وفي بعض الأحيان تقوم إيران بإرسال مندوبين عنها إلى العراق للضغط على الأطراف المعارضة للقبول بالمرشحين الذين تدعمهم وهذا ما كان واضحا في فترة تشكيل حكومتي "نوري المالكي".[17]

كما أن إيران تمتلك وسائل إعلامية توظفها لتحقيق أكبر قدر من التأثير على الرأي العام العراقي، والذي ينعكس بدوره على السياسة الخارجية العراقية، الأمر الأول يتم عن طريق وسائل إعلامها لدعم حلفائها أو تشويه صورة خصومها، أما الأمر الثاني يكون عن طريق تصوير دولة معينة على أنها من أعداء العراق وتسعى لتدميره، ثم يقوم السياسيون بتصعيد المواقف تجاه هذه الدولة ويصل الأمر إلى حد التهديد بشن حرب أو مواجهة،[18] وهو ما أثر بشكل أو بآخر في توجيه ورسم سياسة العراق الخارجية.

ثانيا: سوريا ودورها في توجيه السياسة الخارجية العراقية

1. العلاقات العراقية السورية قبل الاحتلال الأمريكي:

يلاحظ المتفحص لعلاقات العراق الخارجية مع سوريا أن التجاور الجغرافي الذي جمعهما قد فرض عليهما إقامة علاقات تاريخية واقتصادية خلقت مصالح مشتركة بينهما، وهو ما جعلهما تنتهجان سياسة التعاون فيما بينهما، من أجل التقدم نحو الأفضل، إلا أن ذلك لم يمنع من بروز بعض الصراعات التي أملتها محددات البيئة الداخلية، والإقليمية، والدولية، والتي أثرت هذه الأخيرة في توجيه علاقاتها الخارجية، والتي شهدت منذ نشأتها في أعقاب انهيار الدولة العثمانية –مد وجزر– نتيجة كثرة الملفات المفتوحة بينهما لأسباب تتعلق بمواقف شخصية وإيديولوجية وسياسية، ومشاكل نقل النفط[19].

ومع تولي حزب البعث العربي الاشتراكي السلطة في كل من سوريا والعراق، توقع الكثير من المتتبعين في الشأن العراقي والسوري على أساس أنه يتم هناك اتفاق بينهما وهو توحيد الشعب العربي، أو على الأقل

أن يلعب دورا لا يستهان به في هذا المجال، إلا أن كل هذه التوقعات تبددت بسبب سعي كل طرف منهما إلى جعل نفسه صاحب القيادة الشرعية للبعث، وتجلى ذلك من خلال حدوث انشقاقات داخل الحزب، خصوصا بعد ظهور طبقات متطرفة وعنيفة من شباب الحزب ذات أراء تقدمية.[20]

وفي أعقاب ذلك زادت حدة التوتر والصراع بينهما والتي شهدت علاقاتها حلقات متواصلة من الصراع السياسي بسبب وجود بعض الخلافات المتناقضة بينهم.

ومع اندلاع الحرب العراقية الإيرانية وقفت سوريا إلى جانب طهران، مما أدى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما، فضلا عم دعم سوريا للمعارضة العراقية والسماح لها بالعمل السياسي داخل أراضيها، وفي المقابل قامت العراق عام 1982، بجمع القوى المعارضة للنظام السوري من أجل تحرير دمشق، ومما زاد الأوضاع تدهورا عندما قامت سوريا بوقوفها إلى جانب التحالف الدولي في حرب تحرير الكويت عام 1991 ضد بغداد.

وعلى الرغم من سيطرة الصراع على تاريخ العلاقات السورية العراقية لاسيما منه منذ تولي حزب البعث العربي الاشتراكي السلطة في كلا البلدين، إلا أنه توجد هناك فترات قصيرة تخللتها ومضات من العلاقات العادية بين الدولتين، لاسيما في أواخر سبعينات القرن العشرين، وبالخصوص عندما قامت دولة مصر بعقد اتفاقية كامب ديفيد عام 1978، حيث قامت كلا منهما بتقريب وجهات نظرتهما، خوفا من التهديدات الإسرائيلية، وذلك من خلال عقد اتفاقية العمل المشترك وتوحيد بعض المؤسسات في خطوة أولى للوحدة الكاملة بين القطرين.

وعليه، نجحت الدبلوماسية العراقية نجاحا باهرا في القيام بدورها الجديد، لاسيما حصولها على مكاسب من وراء قمة بغداد،[21] ومع اندلاع حرب الخليج الثانية من العام 1991، حدث توترا كبيرا في العلاقات العراقية – العربية، ومنه السورية، بسبب مشاركة تسع دول عربية مع قوات التحالف الدولي، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بغية تحرير الكويت، وهي حقبة اتسمت بالجزر والتباعد، مما أدى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما، لكن نتيجة للمصلحة المشتركة بينها قد أملت عليها نوعا من التقارب الذي جسدته زيارات للقيادات العراقية إلى سوريا، والتي أدت إلى توقيع اتفاقيات للتعاون الاقتصادي المشترك.

بما فيها إعادة ضخ النفط عبر الأراضي السورية عام 1997، بعدما تم غلقه من طرف الحكومة السورية عام 1982، وهو ما اعتبره الكثيرون على أنه تطور إيجابي يشير بالكثير من الأمل على مستوى التقارب الثنائي[22]، لاسيما عندما قارب حجم التبادل التجاري حوالي ثلاث ملايير دولار ما بين 1999 -2002[23]، ويرجع الكثير من الأكاديميين هذا التقارب إلى الإحساس المشترك بالخطر نتيجة لما يلي:[24]

- التحالف الاستراتيجي بين تركيا وإسرائيل.
- احتمالات انهيار الاقتصاد العراقي نتيجة الحصار.
- الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تعاني منها سوريا.

والملاحظ، أن هذا التقارب العراقي السوري لا سيما بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم 986 لسنة 1996 " النفط مقابل الغذاء".

ويبين عرض أهم المحطات في العلاقات السورية، وإبراز أهم الأحداث التي مرت بها قبل سقوط نظام حزب البعث العربي الاشتراكي من طرف قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في التاسع من افريل عام 2003 م، أن المتغير السوري قد كان له تأثيرا واضحا في السياسة الخارجية للعراق، وبالخصوص في محيطها الإقليمي-العربي والتركي، والذي أرغم العراق على إعادة تجاوز العديد من خلافاته معها، من أجل التمكن من بناء سياسة خارجية فعالة، وبالذات مع الجارة تركيا.

2. دور سوريا في رسم سياسة العراق الخارجية (بعد الاحتلال الأمريكي):

لقد شكل الاحتلال الأمريكي للعراق متغيرا استراتيجيا لم تفلت منه أي دولة من الدول المجاورة للعراق، وتعتبر سوريا من بين الدول الأكثر تضررا من هذه الغزو، وذلك استنادا إلى حقائق التاريخ والجغرافيا والسياسة في آن واحد، ولما له من آثار مباشرة وغير مباشرة، طويلة الأمد على كيفية إدارة شؤونها الداخلية والخارجية على حد سواء،[25] وهو ما أدى إلى ازدياد تخوفها من هذه الحرب، ما جعل القيادة السورية تدين بشدة الغزو الأمريكي وتقديم الدعم اللوجيستي للنظام العراقي،[26]لأن سقوطه سوف يؤدي إلى فقدان حليف استراتيجي لها، رغم الاختلافات السياسية بينهما على مر التاريخ، وكذا شعورها بالتهديدات الإقليمية والدولية، وزيادة درجة الحصار من كل الجهات أمريكا شرقا، وإسرائيل غربا، وكذا تركيا شمالا.[27]

وعليه، فإن الاحتلال الأمريكي مثّل ضربة قاضية لسوريا، ولعل ما يؤكد صحة ذلك من خلال تصريح نائب وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية قائلا "ينبغي أن يبقى في الأذهان أن هناك وضعا

استراتيجيا جديدا في الشرق الأوسط، فالولايات المتحدة أنهت أحد حزبي البعث في المنطقة ويبقى الآن حزب واحد وهو البعث السوري " وهو إشارة واضحة منه أنه من أمكنه القضاء على بعث العراق يمكنه القضاء أيضا على البعث الموجود في سوريا.

والجدير بالذكر، أن هذا الموقف السوري الرافض لأي شكل من أشكال التدخل في العراق والعمل على احتلاله من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، لم يرق إلى المستوي المأمول لأن سوريا سرعان ما رحبت بالحكومة الجديدة الوافدة بعد الاحتلال الأمريكي، بعدما تم حل مجلس الحكم الانتقالي وهو ما تجسد فعلا من خلال الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء العراقي إياد علاوي إليها بدعوة موجهة له من طرف الرئيس السوري بشار الأسد، والذي دعا من خلالها البحث في طي صفحة الماضي، والبدء بتطوير العلاقات نحو مستقبل أفضل، لكن هناك بعض المسؤولين العراقيين من تشكك في نوايا سوريا وذلك من خلال محاولة تدخلاتها في الشؤون الداخلية لدولة العراق، واتهامها بالتستر على وجود قيادات بعثية عراقية فيها وتقوم بعمليات مسلحة من خلال عبورها الحدود المشتركة.[28]

ومن أجل التأكيد على عودة العلاقات العراقية السورية وترجمتها على أرض الواقع بينهما تسلم وزير خارجية العراق (هوشيار زيباري) أوراق اعتماد السفير السوري الجديد في العراق وبعد أيام معدودة فقط بعد عودة العلاقات الدبلوماسية بينها سارع كل من وزيري داخلية العراق وسوريا إلى إبرام عدة اتفاقيات، من بينها اتفاقية الدفاع المشترك لمدة خمس سنوات، وذلك من خلال تبادل المعلومات حول العناصر المتطرفة، وتشديد الخناق على الحدود المشتركة، والتباحث حول سبل تطوير العلاقات في مجال النقل البري، والجوي، والبحري، كما تطرقا في هذا الخصوص إلى إعادة تشغيل خط كركوك. بانياس لنقل النفط ... إلى غير ذلك من النقاط التي تم التطرق إليها بعد تشكيل أول حكومة عراقية بعد الاحتلال الأمريكي لها، بهدف زيادة حجم التبادل التجاري واستثمار القرب الجغرافي وتوطيد العلاقات بين الشعبين، بما يعود عليهما بالفائدة.

و لقد سعى العراق عبر تطوير العلاقات بينهما بعد فتح السفارات بين البلدين على مختلف المستويات السياسية و الاقتصادية من أجل تحقيق أهدافها المشتركة، إلى تأمين حدوده المشتركة و ذلك بغية منع تسلل الإرهابيين إلى داخل أراضيه، في حين تهدف سوريا إلى أن يكون لها تأثير في الواقع العراقي، سيما في ظل التخوف من ارتباط العلاقة الوطيدة بين العراق وأمريكا، كما تسعى إلى أن يكون لها نفوذ في مستقبل العملية السياسية في العراق، بعد الانسحاب الأمريكي، ومن الجانب الاقتصادي أيضا لاسيما ما يتعلق في إعادة خط أنابيب النفط (كركوك–بانياس)، وهو ما يدر عليها بأرباح وفوائد طائلة تعود إلى خزينتها.

ومن هنا يتبين واضحا الاهتمام السوري بدولة العراق والذي ينصب على المجال الأمني، ومن ثم الاقتصادي وتوجهات الحكومة العراقية المستقبلية، لأنهم متأكدين بأن أي ضعف أمني يواجه العراق ينعكس عليهم بالسلب في سوريا.[29]

ولم يمنع هذا من التحسن والتقدم الذي عرفته العلاقات العراقية –السورية على أكثر من مستوى لمدة قاربت ست سنوات، من نشوء أزمة وتوتر حادين بينهما بسبب تفجيرات 19 أوت 2009 في بغداد، أو ما يصطلح عليه باسم الأربعاء الأسود والتي أربكت المشهد الأمني بعد أن تم تنفيذ الهجمات في قلب بغداد مستهدفة المنطقة الخضراء، وجراء تلك الأحداث الدموية التي عرفتها العراق اتهمت من خلالها سوريا بالضلوع بتفجيرات الأربعاء الدامي، وأنها هي التي قامت بتمويل الجماعات الإرهابية التي عبرت الحدود، و التي راحت ضحيتها آنذاك أكثر من مائة قتيل، وتسجيل المئات من الجرحى ، مطالبة سوريا بتسليم مطلوبين عراقيين مقيمين على أراضيها، وهو ما أدى بسحب سفيريهما وردت سوريا بالقول مستعدة لاستقبال الوفود العراقية من أجل اطلاعها على الأدلة التي تتوفر لديه عن منفذي التفجيرات، واستغرابها من التصريحات المتناقضة بين مختلف مسؤولي الدولة العراقية.[30]

وجراء تصاعد التوتر وتفاقمه بين كلا الطرفين سعت تركيا من خلال وزير خارجيتها (داوود أغلو) إلى العمل على احتواء تلك الأزمة، وذلك من خلال فتح قنوات الحوار، وتقديم مختلف وجهات النظر بينهما، وهو ما ساعد على التخفيف من حدة التوتر، حسب بيان لمقر الوزارة الخارجية التركية.

وبعد المساعي الحثيثة التي قامت بها تركيا من أجل تلطيف الأجواء بين البلدين، تم التباحث من جديد من أجل تطوير العلاقات بينهما، والتخفيف من حدة التوترات وإعادة الثقة المبنية على أساس المصالح المشتركة، والعمل على الحد من المؤثرات الخارجية، وكذا حث سوريا بحرصها التام من أجل تكثيف عمليات مراقبة حدودها مع العراق، ضف إلى ذلك توصل الطرفان إلى إقامة منظومة أمنية مشتركة وتطوير التعاون الاقتصادي بين البلدين سواء على مستوى التبادل التجاري، أو التعاون الاستثماري، مع حث القادة العراقيين من أجل تهدئة الخطاب السياسي العراقي تجاه سوريا ومحاولة تصفية الأجواء العراقية السورية بما يخدم مصلحة البلدين .

وعليه، فإن لسوريا دور مؤثر في العراق وذلك من خلال تدخلها في أكثر من مرة حول كيفية تسيير الشؤون الداخلية فيه، وذلك من أجل حماية مصالحها في العراق، وعلاقاتها مع جماعة المقاومة العراقية التي

تحارب الاحتلال الأمريكي، واستضافتها لعديد من القيادات العراقية المنفية، وكذا احتضانها اللاجئين العراقيين في سوريا.

خاتمة:

المتغيرات الإقليمية المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية متعددة، أهمها إيران وسوريا لما لها من تأثيرات كبيرة في عملية صنع القرار وعلى صانع القرار نفسه، هذه المتغيرات قد تكون ذات تأثير مباشرة أو غير مباشرة، فكل دولة تتمتع بطبيعة خاصة تختلف عن الأخرى، لذلك فعلى صانع القرار السياسي الخارجي العراقي العمل على رسم سياسة خارجية قائمة على أسس صحيحة عن طريق تشكيل فريق من الخبراء ومؤسسات فكرية متخصصة وتوظيف الخبرات الدولية.

ومن خلال معالجتها للبحث تم التوصل للنتائج التالية:

ـ أثرت إيران على مجريات الأحداث السياسية في العراق من خلال تأثيرها على القادة السياسيين، كون أغلب قادة الأحزاب شيعيين عاشوا في إيران.

ـ تأثير إيران على العراق كان كذلك من خلال دعمها عسكريا، حيث عملت على تجهيز الفصائل العراقية المسلحة في حربه ضد داعش، وكذا إرسال المقاتلين إلى العراق.

ـ أثرت إيران على الانتخابات العراقية من خلال إقحام مرشحين موالين لها.

ـ وظفت إيران وسائل الإعلام للتأثير على الرأي العام العراقي، لدعم حلفائها أو تشويه صور خصومها.

ـ التدخلات الإيرانية في الدولة العراقية كان من أجل بسط نفوذها تدريجيا على كل مفاصل الدولة العراقية.

ـ رفضت إيران الحرب الأمريكية على العراق، وعملت على تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري مع العراق لتحقيق أهدافها.

ـ رأت سوريا في الاحتلال الأمريكي للعراق تهديدا لأمنها القومي، حيث شعرت بأنها ستكون المستهدفة بعد العراق، وأقدمت على فتح حدودها أمام المسلحين لمقاتلة القوات الأمريكية.

ـ سعت سوريا إلى إقامة علاقات سياسية واقتصادية مع العراق، إلا أن العلاقات تأزمت على إثر تفجيرات الأربعاء الدامي، والتي اتهمت فيها الحكومة العراقية سوريا بمساعدة منفذي الهجوم.

ـ الحكومات العراقية المتعاقبة بعد احتلال العراق عام 2003 ولحد بداية الأزمة السورية عام 2011، كانت تضع النظام السوري في خانة الأعداء الذين يعملون على عدم استقرار العراق سواء عن طريق تسهيل عبور الإرهابيين أو من خلال دعم وإيواء قادة حزب البعث المنحل المعارضين للعملية السياسية في العراق.

اقتراحات:

ـ حل المشاكل العالقة بين العراق وإيران مثل مسألة الخلافات الحدودية، وكذا الاختلاف على مصادر الطاقة، والثروات الطبيعية، النفط والغاز (الآبار المشتركة) فهناك أعداد كثيرة منها بين العراق وإيران.

ـ إقامة اتفاقية الدفاع المشترك بين العراق وإيران.

ـ إحياء وتقوية اللجنة الرباعية للتعاون الاستخباراتي التي تضم كل من العراق، سوريا، إيران وروسيا، وتوقيع اتفاقية بين الأطراف الأربعة.

ـ إقامة منظومة أمنية مشتركة رفيعة المستوى بين العراق وسوريا لمراقبة الحدود، وتطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين سواء على مستوى التبادل التجاري أو التعاون الاستثماري.

الهوامش:

[1] عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق، ط 1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 286.

[2] عبد الحليم أبو غزالة، الحرب العراقية الإيرانية، 1988-1980. (ب. م. ن، 1994/1993)، ص ص 56-57.

[3] نوري المرسومي، الانهيار: بداية وليست نهاية، ط 1 (مصر: دار الدولية للاستمارات الثقافية، 2006)، ص ص 86-89.

[4] أحمد محمود إبراهيم حمدونة، السياسة الإيرانية تجاه العراق في ظل الاحتلال الأمريكي 2003-2010 (رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، 2012)، ص 16.

[5] المرجع نفسه، ص ص 18-20.

[6] عادل محمد حسن العليان، العراق في السياسة الأمريكية المعاصرة، (أطروحة دكتوراه، جامعة الموصل، 2011)، ص ص 186-187.

[7] رشيد، ص 288.

[8] المرسومي، ص 90-91.

[9] حمدونة، ص ص 29-30.

[10] المرسومي، ص ص 92-93.

[11] رشيد، ص 289.

[12] محمد العبيدي، "التعاون الأمريكي-الإيراني في احتلال العراق" 2005/02/17، شوهد في: 2021/05/06، أنظر: https://pulpit.alwatanvoici.com

[13] خليل العناني، "في النفوذ الإيراني في العراق"، مجلة السياسة الدولية. العدد 165 (2006)، ص 110.

[14] شنا جميل فائق، مستقبل العراق بين الدولة ومحاولة التقسيم، (رسالة ماجستير، جامعة الدانمارك، 2009)، ص 182.

[15] Robert Lowe, Iran itsheigh bors and the regional crises) Landon: Chatham house, 2006).

[16] زيد أحمد بيدر، "التأثير الإيراني في السياسة الخارجية العراقية: الأزمة السورية نموذجا"، مجلة مدارات سياسية، العدد 02 (2017)، ص37.

[17] المرجع نفسه، ص 38.

[18] المرجع نفسه، ص 39.

[19] رشيد، ص 309.

[20] سليم رضا محمد السيد، "الجغرافيا السياسية للعراق: دراسة في المحددات المكانية لوظائف الدولة"(رسالة ماجستير، جامعة الزقازيق، العراق، 2008)، ص 396.

[21] أحمد يوسف، السياسة الخارجية العراقية وجدلية العلاقة بين معطيات البيئة الداخلية وأحياء الدور في السياسة الخارجية للدول العربية، ط 2 (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2002)، ص ص 327-328.

[22] محمد السيد، ص 399.

[23] المرسومي، ص 112.

[24] محمد السيد، ص 399.

[25] حسن أوطالب، "سوريا وتداعيات الاختلال على العراق: التماسك الداخلي لمواجهة التهديدات الخارجية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 154 (2003)، ص 118-119.

[26] بان صباح جمعة، "العلاقات العراقية السورية–الأزمة وسبل الانفراج. مجلة السياسة الدولية"، العدد 20 (2012)، ص ص 303–320.

[27] أوطالب، ص 119.

[28] جمعة، ص ص 303–320.

[29] المرجع نفسه.

[30] أحمد يوسف، النظام العربي في مفترق الطرق، في حالة الأمة العربية: 2000–2010 النهضة أو السقوط، ط 1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010).